مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

ما لا يعتدٌ به في الدرس الصوتيّ اللغويّ.

أ.م.د. كاظم عجيل سربوت
جامعة القاسم الخضراء/ كلية التربية/ اللغة العربيّة/ لغة
dr.kadhuma.sarbot@edu.uoqasim.edu.iq
07805359239

مستخلص البحث.

إنّ فكرة عدم الاعتداد في الدرس الصوتيّ اللغويّ العربيّ وسيلة من وسائل التفسير عند المتقدمين لبعض حالات التغيّر التي تصيب الصيغة اللغويّة، وهي محاولة تضاف إلى محاولات اللغويين للخروج مما قد يخرم القاعدة اللغويّة التي وضعوها لتفسير ظاهرة صوتيّة، فقد عدّ اللغويون أصواتا جاءت في البنية اللغويّة مما لا يعتد بها، فتعامل معها تعامل غير المستعملة في الصيغة اللغويّة، ما يكشف أنّ فكرة عدم الاعتداد جاءت من الفكر المنطقيّ الذي تغلغل إلى الفكر العربيّ، ولهذا نجد كثيرا من المسائل الصوتية التي جاءت مبنيّة على فكرة عدم الاعتداد قد دحضها الفكر الصوتيّ الحديث، فقد كشف أنّ فكرة عدم الاعتداد لا يمكن أن تكون تفسيرا مقنعا لكثير من المسائل الصوتيّة، وأنّه لا بدّ من البحث عن علة أخرى، لهذا سعى هذا البحث متوسلا بالدرس الصوتيّ الحديث إلى إيجاد تفسيرا مقنعا لبعض الظواهر الصوتيّة التي أصابها التغيير.

الكلمات المفتاحيّة: الاعتداد، الدرس، الصوت، اللغة.

المقدمة.

سلك المتقدمون مسالك شتى في تفسير الظواهر اللغويّة لا سيما الصوتيّة منها؛ محاولة منهم لتقعيد اللغة العربية، وقد ظهر في تفسيراتهم أحكام لا علاقة لها بالاستعمال اللغويّ، ويبدو أنّ سبب ذلك أنّ كثيرا من أهل اللغة كانوا أصحاب كلام وثقافات علمية متنوعة، ولعل هذا هو الذي كشف النقاب عن سبب وجود تفسيرات منطقية في الظواهر اللغوية لا سيما الصوتيّة منها، ومن ذلك عدم اعتدادهم بأصوات على الرغم من استعمالها في السياق اللغويّ، وبناء تفسير التغير الذي يصيب بعض الصيغ اللغويّة على هذا الحكم، فظهر عندهم (ما يعتد به وما لا يعتد به في الدرس اللغويّ)، وقد اخترت (ما لا يعتد به في الدرس الصوتيّ) بحكم الاختصاص ليكون موضوعا للبحث، هذا بعدما تبين أنّ كثيرا من المعالجات الصوتية لدى المتقدمين لا تنهض تفسيرا مقنعا، لهذا أخذ هذا البحث على عاتقه الكشف عن فكرة الاعتداد لدى المتقدمين، والبحث عن تفسيرات للتغير الذي يصيب بعض الصيغ اللغويّة تتلاءم والدرس الصوتيّ الحديث الذي يخرج بأدلة صوتيّة مقنعة.

المحور الأول: ما لا يعتد به بين اللغة والاصطلاح والمفهوم.

الاعتداد لغة:

تذكر المعاجم أنَّ الاعتداد جاء من الفعل (عَدَدَ)، أي من الإحصاء العدديّ، يُقال: ((عَدَّهُ فَاعْتَدَّ، أَيْ صَارَ(مَعْدُودًا) وَ(اعْتَدَّ) بِهِ)) **(الرازي، 1999، صفحة 202)** وَقالت اعْتَدَدْتُ بِالشَّيْءِ، أَيْ أَدْخَلْتُهُ فِي الْعَدِّ وَالْحِسَابِ، فَهُوَ مُعْتَدٌّ بِهِ مَحْسُوبٌ غَيْرُ سَاقِطٍ **(أحمد، 1912، صفحة 395)**. يتضح من المعنى اللغوي لمادة (عَدَدَ) أنَّ الاعتداد ما يكون بالحسبان، معدودا محسوبا.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

الاعتداد اصطلاحا:

بعدما اتضح المعنى اللغويّ لمادة (اعتدَّ) يتبين أنّ المعنى الاصطلاحي للاعتداد هو احتساب بعض أصوات الكلمة من حيث وجودها وأثرها الصوتيّ في تشكيل بعض الصيغ، فيتَّضح أنَّ ما لا يعتد به هو عدم احتساب بعض الأصوات، لا من حيث وجودها المادي بل من أثرها الصوتيّ عائقا في تشكيل بعض الصيغ؛ إذ لا يلتفت إليه ولا يحسب، فكأنّه غير موجود، يدلّك على ذلك ما ذكره ابن جني رحمه الله (392هـ): من أنَّ ما ينطق به في كثير من كلامهم قد تصيّره إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه، وصار غير معتد به، فالذي لا يظهر على وجه من الوجوه أولى بأن **لا يعتد به**، مثال هذا قولهم: زيد خلفك، فأصل هذا القول: زيد مستقر خلفك، فحذفوا اسم الفاعل للعلم به، وأقيم الظرف مقامه، ونقلوا الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، فصار موضع الظرف رفعا لأنه خبر للمبتدأ، وألغي (مستقر) حتى صار لا حكم له؛ **فلا اعتداد به**، وأنت مع هذا لو أردت لأظهرته، فتقول: زيد مستقر خلفك **(عثمان، سر صناعة الإعراب، 2000، صفحة 382)**. وذكر في موضع آخر أنَّ الواحد منها لا اعتداد به؛ فهو أصل مرفوض، فلا يُنطَق به **(ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2000، صفحة 381)**، فأنت ترى أنّ ابن جني يساوي في مفهومه لعدم الاعتداد بين ما سقط من الكلام في الاستعمال وبين ما استعمل وسقط حكمه، ومن هذا وصفه (الأصل المرفوض) بعدم الاعتداد به.وبهذا يمكن القول إنَّ الأصوات التي لا يعتدّ بها عند اللغويين هي أصوات محسوبة معدودة مستعملة في الكلمة، غير أنَّهم لا ينظرون إلى وجودها المادي بل إلى أثرها الصوتيّ الضاغط في تشكيل بعض الصيغ، فسيبويه رحمه الله (180هـ) يرى أنّ من يقول: سنون يقول: سنيُّون، فيرد ما ذهب وهو اللام، والسبب عنده أنَّ هذه الواو والنون إذا وقعتا في الاسم فهي بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة، فلا يعتد بها، فكأنَّك حقرت سنيٌّ **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 496)**،فترى كيف أنّ سيبويه أسقط احتساب الواو والنون من الكلمة، وكأنّهما غير موجودتين.

ومن النص الذي ذكرناه لسيبويه يتضح أنَّ فكرة الاعتداد وعدم الاعتداد بأصوات في الكلمة كانت حاضرة في الفكر اللغويّ منذ الوهلة الأولى لتفسير الظواهر اللغويّة. وبغض النظر عن الملاحظات التي تُقال في زجّ هذه الفكرة اللغوية في بعض التفسيرات غير المقنعة لا سيما الصوتيّة منها - كما سيتضح في هذا البحث- غير أنّ وجودها في الفكر اللغويّ العربيّ تظهر مدى الملاحظة الدقيقة في ربط الأسباب بمسبباتها، ولهذا نجدها أخذت مساحة التفسير اللغوية كلّها، الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، ووجدت استحسانا عند المتقدمين والمتأخرين **(حسان، 1955، صفحة 75)**.

عدم الاعتداد في الفكر اللغويّ.

إنَّ فكرة عدم الاعتداد وليدة المعرفة التي كان يتمتع بها الفكر اللغويّ في العصور الأولى من التقعيد، ويبدو أنّ هذا المفهوم تطور في الفكر اللغويّ العربيّ، فبعد أن كان بسيطا خاضعا للمنهج الوصفي أخذ يتجه عند المتأخرين إلى التفسير المنطقي، حتى أصبح جزءا من الفكر المنطقي عند اللغويين الذي ظهر بنحو واضح في تفسيراتهم اللغوية، فقد وُظِف في بعض التفسيرات البعيدة عن الاستعمال اللغويّ، فكان له أثر واضح في بناء التحليل والتفسير عند

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

المتأخرين بعد سيبويه، ومن هذا قول الأنباري في تجويز تقديم المنصوب على الفعل الواقع جوابا للشرط، فقد ذكر أنَّ الذي يدل على فساد قول الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب إجماع النحويين أن المنصوب يكون فَضْلَةً في الجملة، بخلاف حال المرفوع؛ فينبغي على هذا أن لا يعتدّ بتقديمه كتقديم المرفوع **(الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2003، صفحة 510)**، فالملاحظ أنّ العلّة التي أطلقها الأنباري في جواز تقديم المنصوب في جملة جواب الشرط التي وصفها بعدم الاعتداد بها هي علّة فلسفية غير مبنية على استعمال لغويّ خال من التفسير المنطقي. ومن أمثلة هذا أيضا ما ذكره العكبريّ (616هـ) في علّة بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، فذكر أنَّ ذلك كَانَ لأمرين، أحدهمَا: أنَّ تسكين الماضيَ كان لتوالى أربع حركاتٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي المضارعِ، وأنَّ سكونُ الثَّاني عارضٌ فلا **يعتدُّ بِهِ**، فالسّاكنَ غيرُ حَصِين (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، صفحة 28). إنَّ وصف العكبريّ للسكون في الصوت الثاني للمضارع أنّه سكون عارض لا يعتد به صورة من صور التعليل المنطقي والفلسفي، فما الفرق بين السكون العارض وغير العارض في الاستعمال اللغويّ؟ وفي قول الرضي (686هـ) عن تحقيق الهمزة وتسهيلها ما يشير إلى ذلك أيضا، فقد ذكر أنَّ في هذين الوجهين - أعني تحقيقهما وتسهيل الثانية- زاد بعضُهم ألفاً بين الهمزة الأولى والثانية إذا كانت الهمزة الأولى مبتدأ بها؛ لكراهتهم اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أوَّل الكلمة، واجتماع المثلين في أوَّل الكلمة مكروه عندهم، أمّا إذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما ألف فلا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفاصل، فإنَّ من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف زاد ألف الفصل، فيقول: (أائِمَّة)، حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة بين الهمزتين فاصلا؟ **(الرضي، 1975، صفحة 58)**. فالرضي يرد قول من لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا، وهذا يدل على أنَّ من اللغويين من لا يعتد بها فاصلا بين الهمزتين على الرغم من توظيفها في الاستعمال اللغويّ. ومن التحقيق يظهر أن حكمهم بعدم الاعتداد لم يتوقف عند الأصوات في الكلمة فقط بل عمدوا إلى بعض الكلام العربيّ فجعلوه من الذي لا يعتد به، فكانوا بذلك أكثر تعسفا من حكمهم بالشاذ؛ لأنّ الشاذ في مفهومهم اللغوي قد يكثر في كلام العرب على الرغم من مجيئه على خلاف القياس فلا يمكن ردّه ونكرانه، أمّا حكمهم بعدم الاعتداد فمعناه أنّ بعض الكلام في عداد العدم وإن نطق به فصحاء العرب كالعجاج بن رؤبة الذي وصفه الذهبي بأنّه كان رأسا في العربيّة **(الذهبي، 2006، صفحة 301)** وذلك أمر لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال ؛ فالعربية لهجات، ولكل لهجة صفاتها وخصائصها، ولهذا نستطيع ردّ قول الانباري (577هـ) : (إنَّ ما روي عن رؤبة بن العجاج من قوله (خيرٍ عافاك الله)، أي: بخير فهو الذي **لا يعتد به) (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2003، صفحة 325).**

الفرق بين الشاذ وما لا يعتد به.

قد يصعب التفريق بين الشاذ وما لا يعتد به في الدرس اللغويّ؛ فكلاهما لا يقاس عليهما؛ وقد يردان في سياق لغويّ واحد كما في النص السابق المذكور لابن الانباري، غير أنَّ الفرق بينهما موجود، لكنّه دقيق، يتّضح ذلك من اتساع مفهوم القياس عندهم، فشمل تقسيمات عدّة، ظهرت من شذوذ الاستعمال أو شذوذ القياس، وظهر ذلك جليا في تقسيم ابن جني للمستعمل في كلام

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

العرب، فجعل الكلام في حالة الاطراد والشذوذ على أربعة أقسام:(مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا **(ابن جني ، سر صناعة الإعراب، 2000، صفحة 368)** ، فالشاذ في دائرة التفكير اللغويّ لا يعني عدم إجازة التكلم به أو نسيانه؛ فقد ثبت أنّه من كلام العرب، وقد يكثر كثرة تفوق ما قد يأتي على القاعدة، غير أنّ مخالفته لقواعد التقعيد جعله من الشاذ، ولهذا أشار النحويون إلى أنَّ هذا يحفظ ولا يقاس عليه، كما جاء ذلك في باب من أبواب الكتاب: (باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 100)**. أمّا ما لا يعتد به فهو في حساب اللغويين كأنّه غير مذكور وإن استعمل، فلا يلتف إليه ولا يعدّ، لهذا نجد تطابق مفهوم عدم الاعتداد عند البصريين والكوفيين في الدرس اللغويّ **(الفراء، 1955، صفحة 428)**، فالشاذ إذن له مساحة يجوز أن يحيا فيها ويستعمل، وقد يدخل في دائرة التعليل اللغويّ كما فعل ابن جني في المحتسب، وهذا ما لا يجوز لما لا يعتد به؛ لأنّه في حساب غير الموجود، يدلك على ذلك ما ذكره ابن جني في أنَّ ما ينطق به في كثير من الكلام قد تصيّره العرب إلى أن يجري مجرى ما قد سقط حكمه عندهم، فصار غير معتد به، فالذي لا يظهر على وجه من الوجوه في كلامهم أولى بأن يلغى **ولا يعتد به (ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2000، صفحة 382)**، فحديث ابن جني يدور حول ما يستعمل وما لا يستعمل، فبيّن أنّ ما لا يظهر في الاستعمال اللغويّ هو الذي لا يعتد به، والأكثر من هذا أنَّه وصفه الأصل المرفوض بالذي لا يعتد **به**، فأصل مفهوم عدم الاعتداد إذن هو ما لا يستعمل أو في حكم ما لا يستعمل.

ما لا يعتد به بين القبول والردّ.

لا بد من القول إنَّ تقعيد اللغة العربية كان مبنيا في بدايته على المنهج الوصفي، وهو محاولة لحفظ اللغة العربيّة من الضياع بعدما دبّ اللحن فيها من الأقوام غير العربيّة التي دخلت الإسلام، فكانت الغاية حفظ القرآن الكريم من اللحن والخطأ، غير أنَّ ما لا يمكن ردّه أنّ هذه المحاولات خرجت عن الغاية الأساسية التي قامت لأجلها ظاهرة التقعيد، فقد أخذ البحث يمتد إلى أبعد من معرفة الظاهرة اللغوية إلى تعليلها وتفسيرها، فظهرت لدى الباحثين المتقدمين صور تعليلية تقترب إلى الفلسفة والمنطق، ومن هذا عدم اعتدادهم ببعض الأصوات العربية الظاهرة في الاستعمال اللغويّ. ولهذا يمكن القول إنَّ ما يثير الانتباه في هذا الموضوع هو تفسير المتقدمين غير المقبول لتغيرات صوتيّة أصابت بعض الصيغ اللغويَّة، والحقيقة أنّ ذلك ناتج من المباني الفكرية اللغوية التي كان يتبناها المتقدمون، وأشارت أنَّ بعض الأصوات اللغوية **لا يعتد بها** - بحسب المفهوم الذي ذكرناه- في الصيغة المنطوقة، وهي مخرج عندهم غايته تفسير ما قد يخرج عن اطراد قاعدة لغويّة فرضتها محاولة التقعيد اللغويّ على أسس لغويّة أو منطقية إن استوجب الأمر؛ لغرض الخروج بقاعدة عامة تنطبق على أكثر الصيغ اللغويّة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

المحور الثاني: التفسير الصوتي لبعض مسائل ما لا يعتد به.

بالاتكاء على الدرس الصوتيّ الحديث، ولغرض الخروج بنتائج حقيقية سيقوم هذا البحث في الرد على آراء المتقدمين فيما يخص **عدم الاعتداد** ببعض الأصوات على الرغم من دخولها ضمن الاستعمال للصيغة المنطوقة، ومحاولة تفسيرها تفسيرا يتلاءم والدراسات الصوتية الحديثة، ولهذا سيتضمن بعض المسائل الصوتيّة التي ذكر في تفسير حالاتها عدم الاعتداد ببعض أصواتها، ونرى كيف أنَّ القول **بعدم الاعتداد** تفسيرا غير مقبول.

1- عدم الاعتداد بالسكون العارض.

ومن هذا عدم اعتدادهم بالسكون العارض على حد قولهم، فقد اتفقت كلمة أكثر المتقدمين على أنَّ السكون العارض لا يعتد به **(محمد، 2002، صفحة 112)**،ومن هذا تفسيرهم سبب بناء المضارع إذا اتصلت به نون النسوة الذي ردوه إلى سببين، أحدها:حمل المضارع على الماضي، فقد سكِّن الماضي؛ لئلاّ تتوالى أربعُ حركاتٍ، وَكَذَلِكَ حال المضارع **(العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، صفحة 28)**، غير أنَّ ما نلاحظه في المضارع عدم توالي أربع حركات؛ لأنَّ الحرف الثاني ساكن، كما في قولنا: (لتَكْتُبْنَ)، وهذا ما جعل المتقدمين يفسرون سكون الثاني بالسكون العارض الذي **لا يعتد به (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1955)**،وهو قول لا يمكن الاطمئنان إليه؛ لأنَّ اللغة استعمال، فهي أصوات متشكّلة متَّصلة، تخضع لعلاقات تجاوريَّة، يؤثر كلُّ صوت بما قبله وبما بعده بشيء من التأثير، كَبُرَ أو صَغُرَ، ولا يكون هذا إلّا في حالة الاستعمال اللغوي، فإنَّ مناسبة الصوت لصوت آخر داخل في الوجود أولى من مناسبته لصوت متوقع وجوده **(الرضي، شرح شافية ابن احاجب، 1975، صفحة 17)**، ويبدو أنَّ المتقدمين شعروا بذلك، لهذا لجؤوا إلى تعليل يكون أكثر قبولا من التعليل المذكور، فأشاروا إلى أنَّ **السّاكنَ غيرُ حَصِين**، وأنَّ حَرف المضارع متحرِّكٌ، وَهُوَ من الفعل نفسهِ، وأنَّ زِيَادَة الحرفِ فيه نَابَ مَنَابَ الْحَرَكَة **(العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1955، صفحة 28)**.

من هنا تجب الإجابة عن السؤال الآتي: هل حقا أنَّ الصوت الساكن غير حصين؟ وهل حقا أنَّ الحركات يبدو تأثرها ببعضها في الاستعمال اللغوي على الرغم من وجود صامت ساكن بينها؟

يبدو أنَّ رأي المتقدمين في أنَّ الصوت الساكن غير حصين جاء من أهمية الحركات في وضوح الصوت وسهولة نطقه، فمن المعلوم عند المتقدمين والمتأخرين أنَّ للحركات أثرا في الصوت اللغويِّ أثناء الاستعمال، وذلك متعلق بطبيعة أداء الأصوات، وهنا يظهر أثرها في سرعة الانتقال من صوت إلى صوت آخر، وتكمن وظيفتها في ربط الأصوات بعضها ببعضها الآخر، وقد أيَّد ذلك الدرس الصوتيّ الحديث، فكلٌّ من العلل والسواكن يعتمد بعضها على بعض الآخر، و أنّ السواكن تفضل العلل، أمّا العلل فتمكِّن أجهزة النطق من الانتقال من صوت ساكن للذي يليه، فنحن نتكئ على العلل إلى حدٍّ ما لنسمع السواكن **(أحمد، دراسة الصوت اللغوي، 2004، صفحة 144)**، وقد وُجِد عن طريق التجريب المختبريّ، أنَّ الانتقال من ساكن إلى العلّة، أو من العلَّة إلى

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

ساكن تال لها أهم السبل التي يملكها السامع لمعرفة أي الأصوات تُنطَق، فالحقيقة أنَّ أصوات العلّة تزيد من وضوح الصوت، أما السواكن فتنقص من وضوحها

(أحمد، دراسة الصوت اللغوي، 2004، صفحة 287).

ولهذا يمكن القول إنَّ الصوائت أعلى سرعة في الأداء من الصوامت؛ لأنَّ الصوائت تكون أسهل نطقًا من الصوامت **(أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، 1996، صفحة 36)**؛ فوظيفتها تكمن في ربط الصوامت، لهذا يكون تأثُّرها ببعضها بيّنا وسريعًا، فقد ظهر بطريق التحليل الطيفي تأثر السواكن بالعلل، لا سيما في منطقة الحدود بينهما، وظهر كذلك تلون السواكن لتأثرها بالعلل، فقد تبيّن أنّ الأصوات الساكنة تشارك أصوات العلّة المجاورة لها نوعها، فقد شوهد أنَّ اللام التي تكون قبل الكسرة لا تظهر الصورة الطيفية نفسها للام التي تكون قبل الضمة أو الفتحة **(أحمد، دراسة الصوت اللغوي، 2004، صفحة 43)**، و من الملاحظ أنَّ العرب قالت في كلامها مَوعِد، ولم تقل مَوعَد؛ إذ المسافة النطقية بين صوت الواو وصوت الفتحة تكون منفرجة، ولهذا نجد ثقلا في نطق مثل هذه الكلمات **(الرضي، شرح شافية ابن الحادب، 1975، صفحة 170)**.

والحقيقة أنَّ ظهور حركة على الصوت يجعل لها أثرا متقدِّمًا في أثناء النطق؛ فأصوات العلّة تمكِّن أجهزة النطق من الانتقال من وضع ساكن للذي يليه؛ فبدونها لا يمكن ربط الأصوات ببعضها، لتكون في نطقها قد أكملت نطق الصوت الذي تلته، ما يجعل منها حصنا لها، لهذا جعل الذين ينظرون إلى المقطع من زاوية إنتاجيَّة، أو نطقيَّة، أنَّ القمَّة فيه – وهي علّة- هي جوهر المقطع، أو هي الجزء الظاهر الذي يحتكر النبر والفونيم ، ولهذا أطلق هؤلاء عليه الصوت المقطعي، في قبال الصوت غير المقطعي، أو الصوت الهامشي، والمقصود به القاعدة (الصوت الصامت) **(أحمد، دراسة الصوت اللغوي، 2004، صفحة 291)**. فضلا عن هذا أنَّ صوت الحركات يكون أكثر وضوحًا في السمع من الأصوات الصامتة، لهذا يرى بعضهم صعوبة إدراك الأصوات الساكنة من غير تأييد من العلّة السابقة أو التَّالية

(أحمد، دراسة الصوت اللغوي، 2004، صفحة 135).

ومن هنا يمكن القول إنَّ العلّة الحقيقية وراء بناء الفعل المضارع على السكون في حالة اتصاله بنون النسوة هو أنَّ الساكن الثاني ساكن ضعيف غير حصين، لهذا لا يمنع تأثر الحركة المتقدمة عليه بالحركة المتأخرة عنه، فكأن الحركات متتالية، فرأي المتقدمين **بعدم الاعتداد** بالسكون العارض في مسألة بناء الفعل المضارع على السكون إذا ما اتصلت به نون النسوة لا يمكن قبوله، وأنَّ عدَّهم الصوت الساكن صوتا غير حصين أمر تؤيده التجارب الصوتية الحديثة، وهو العلة المقبولة في تفسير سبب بناء المضارع في الحالة المذكورة.

2- عدم الاعتداد بالفتحة العارضة.

ومن هذا أيضا عدم اعتدادهم بالفتحة العارضة - على حد قولهم- في حديثهم عن حذف الواو من مضارع المثال الواوي إذا كانت عينه أو لامه صوتا حلقيا، فقد ذكر العكبري (616هـ) في معرض حديثه عن سبب قول العرب : وهَبَ يَهَبْ ووسِعَ يَسَع فحذفوا – أي: الواو- مَعَ انفتاح مَا بعدَها، فذهب إلى أنَّ الفتحةُ عارضةٌ، وأنَّ الأصلُ هو الكسرُ، والفتح جاء من أجلِ حَرْفِ الحلْقِ، فالعارضُ عنده لا يُعتدّ بِهِ **(العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1995، صفحة 354)**،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

وهذا القول يجانب الحقيقة المتمثلة بالاستعمال الصوتيّ التي يجب ان تكون بعدة عن المعيارية، فلا أثر صوتيّ للكسر في هذه الأفعال، لأنّ المستعمل هي الفتحة كما هو واضح. هذه الحقيقة تدفعنا إلى القول إنّ علة حذف الواو من مضارع المثال الواوي في مثل (يَجِدُ) ليست وقوع الواو بين ياء وكسر، بل تشكيل المثلث الصوتيِّ (ي ـَ و) في بداية الكلمة، ويعدُّ هذا ثقلًا يجب التعامل معه، فعمدوا إلى إسقاط الواو من دون الياء؛ لأنّها الجزء الأضعف في هذا التشكيل؛ ليتحوَّل إلى حركة ثنائية (ي ـَ)، هكذا:

يَوعِدُ = / ي ـَ و X ع ـِ I د ـُ /

/ ي ـَ I ع ـِ I د ـُ /

وما يؤيد قولنا هذا أنَّ العرب لم تحذف الواو في مثل كلمة (يُوقِنُ)، مضارع الفعل (أَيْقَنَ)، على الرغم من وقوع الواو بين ياء وكسر؛ لأنَّ التَّشكيل لا يظهر فيه حركة ثلاثيَّة، فأنت ترى أنَّ الواو حركة طويلة لياء المضارعة (ي ـُ)، ولهذا أُجيزَ بقاء الواو فلم تُستَثقل في هذا الموضع.

ومن أمارة هذا أيضًا أنَّ ما ذكره النحويُّون من بقاء صوت الواو في الأفعال المفتوحة العين في المضارع كما في: (يَوحَلُ، ويَوجَلُ) نجده قد تغيّر في بعض اللهجات بطريقة تضارع التي أُشِيرَ إليها، فقد خفّف بعضهم الواو في (يَوْجَلُ) والياء في (يَيْأَسُ) بقلبهما ألفاً، فقال: (يَاجَلُ، ويَاءَسُ)، على الرغم من مجيء الفتحة التي هي أخف الحركات عندهم **(الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، 1975، صفحة 129)**، فعلة حذف صوت الواو في مثل (يَهَبُ، ويَسَعُ) ليس صوت الكسرة المتصور وقوعها بعد عين الفعل وعدم الاعتداد بالحركة الظاهرة، بل بعلة صوتية ناتجة من ثقل في نطق الحركات وأشباه الحركات.

3- عدم اعتدادهم بالواو العارضة.

من القواعد اللغوية عند الصرفيين أنّ الواو والياء إذا التقتا في كلمة واحدة وكان السابق ساكنا قلبت الواو ياء وأدغمت بالياء؛ لأن الياء والواو بمنزلة التي تقاربت مخارجها؛ لكثرة استعمالهما عندهم، فلما صار صوت الواو ليس بينه وبين صوت الياء حاجزٌ بعد الياء أو قبلها، كان عملهم من وجهٍ واحد ورفعهم اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء أولى في القلب؛ لأنها أخف عليهم من الواو ، لشبهها بالألف، فقد قالوا في فيعل: سيّدٌ وصيّبٌ، و أصلهما سيودٌ وصيوبٌ **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 365)**، غير أنّهم وضعوا حدودا لذلك، من بينها ألا يكون الساكن بدلا غير لازم، ولهذا ردّ ابن مالك (672هـ) قراءة (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ)، وجعله مما لا يقاس عليه؛ لأنَّ الواو عنده **عارضة** جاءت من تخفيف الهمزة **فلا يعتدّ بها (ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، 2002، صفحة 149).**

إنّ الاستعمال اللغويّ يثبت أنَّ أصل (رُيّا) هو (رُويا)، وأنّ بعض العرب خفف الهمزة فقال (رُويا) **(الخليل، 1967، صفحة 307)**، غير أنّ ما لا يمكن قبوله هو تصورهم أن كلمة (رُيّا) مرت بمرحلتين: مرحلة قلب الهمزة واوا فصارت (رُويا)، ومرحلة قلب الواو ياء وإدغامها بالياء فصارت رُيّا)؛ فليس من الممكن أن يكون المتكلم العربيّ بـ(رُيّا) قلب الهمزة واوا ثم قلب الواو ياء وأحدث الإدغام؛ لأنّ اللغة استعمال ولا تخضع للتصورات.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

ما أرى أنّ التعليل المناسب لكلّ هذه التغيرات تتعلق بخاصية صوت الهمزة، فقد أظهرت الأبحاث التجريبيَّة أنَّها صوتٌ حنجريٌّ شديد، يظهر في سد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، بانطباق الوترين انطباقًا تامّاً، إذ لا يُسمَح للهواء بالنفاذ من موضع الحنجرة، فينضغط الهواء المندفع فيما دون الحنجرة، ثمَّ يحدث أن ينفرج الوتران فيخرج الهواء من بينهما فجأة ليُحدِث صوتًا انفجاريًّا **(السعران، 1997، صفحة 171)**؛ ولهذا جاءت كلمة المتقدِّمين والمحدثين واحدة في ثقله **(مخي، 1979، صفحة 83)**؛ فمال بعض العرب إلى إسقاطه واجتلاب صوت الواو بدلا منه، كما في قولهم: أُوتُمِن، والأصل: (أُؤْتُمِن) **(العكبري، اللباب في علل البناء الإعراب، 1995، صفحة 448)** ، ومثاله في تصغير كلمة (آدَم)، فيقولون فيها: (أُوَيْدِم)، وأصلها: (أُأَيْدِم) **(ابن مالك ، إيجاز التعريف في علم التصريف، 2002، صفحة 120)** ، وكلمة (مَقروَّة) والأصل لها مَقْروءَة **(السراج، 1996، صفحة 399)**. ودليل هذا القول إن سيبويه - رحمه الله- ذكر أنَّ بعض العرب قال (رَيَّا) من (رُؤيَا)، كما قالوا (لَيٌّ) **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 404)** ، فقلبوا الواو الناتجة من تخفيف الهمزة ياء؛ لتدغم بالياء التي بعدها، فلا يمكن بعد هذا ردَّ لهجة من قرأ (رُيّا)، إلا في قراءة القرآن، لأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، أما في لهجة من خفف الهمزة ياء فهذه طبيعته الصوتية التي رأت في الهمزة صوتا ثقيلا.

ومن الممكن القول إنَّ قولهم (رُيّا) مرّ بمرحلتين، مرحلة قلب الهمزة واوا فقالوا (رويا)، فاستعملت عندهم دهرا، ثمّ قلبت الواو ياء وأدغمت لتكون أخف عندهم فقالوا: (رُيّا)، والدليل على ذلك ما ذكره ابن عصفور (669هـ):في أنَّ العرب قد تَعتدُّ بما هو عارض من غير أن تلفت إلى الأصل **(عصفور، 1996، صفحة 282)**

4- عدم اعتدادهم بالمتطرف الزائد.

ومن هذا عدم اعتدادهم بالألف والنون المتطرفتين، فيرى ابن عصفور (669هـ) أنَّ بناء (فَيعِلان) من (حَييت) يكون (حَيَّانٌ)، وأصله عنده (حَيْيِيان)، فحُذِف المتطرِّف منها لاستثقال ثلاث ياءات في الطرف؛ فابن عصفور لا يعتد بالألف والنون، كما لا يعتد بتاء التأنيث، فذكر أنَّك لو بنيتَ مثل (فَيْعِلة) من(حَيِيتُ) كان قولك: (حَيَّةٌ)، فكذلك هذا عنده **(ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 1996، صفحة 479)**

إنَّ علّة استثقال توالي ثلاث ياءات التي أشار إليها ابن عصفور في حذف الياء لبناء (فَيعِلان) من (حَييت) بقوله :(فحذفتَ المتطرِّفة لاستثقال ثلاث ياءات) علّة مقبولة في الدرس الصوتي الحديث، غير أنَّ ما يؤاخذ عليه قوله إنّ الياءات واقعة بطرف الكلمة، وهذا ما يخالفه الواقع اللغوي لكلمة (حييت)؛ لوجود الألف والنون فيها، وإنّ عدم اعتداده بهما لا يغير من الواقع اللغوي شيئا. إنّ هذا القول يشعرك أنّ الياءات لو لم تكن متطرفة لما جاز حذف إحداها، وهذا ما لا يمكن قبوله؛ لأنَّ توالي الأمثال لا يجوز عندهم سواء أكانت الأصوات متطرفة أم غير متطرفة، ومن هذا ما ذكر سيبويه أنَّ أصل (حَيَوانٌ) هو (حَيَيان)؛ فكرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة في هذا الموضع، فأبدلوا الواو ياء ليختلف الحرفان كما أبدلوها في قولهم (رَحَوِيٌّ) إذ كرهوا الياءات، فصارت الياء الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في (مُمِلّ) ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخره

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 409)، فكما ترى أنَّ توالي الأمثال في كلمة (حييان) لم يكن متطرفا، لوجود الألف والنون. من هذا أيضا ما أشار إليه الأنباري (577هـ) في قولهم (حَثْحَث) فالأصل عنده (حَثَّثَ)؛ لأنه من (الحث) ، ويرى أنّم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء لكراهية اجتماع الأمثال **(الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2003، صفحة 651)** ، إنَّ العلّة الصوتية المقبولة إذن هي توالي الأمثال في كلمة (حَيِيَان) بغض النظر عن المتطرف الزائد، الأمر الذي ترفضه العربية في تشكيلها الصوتيّ، كما هو الحال في توكيد المضارع المتصل بواو الجماعة بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة في مثل (يفعلون)، هكذا:

/ ي ـَـ ف I ع ـَـ I ل ـُـــ I ن ـَـ / + (نَّ)

/ ي ـَـ ف I ع ـَـ I ل ـُـــ I ن ـَـ نI ن ـَـ/

الأمر الذي يعني بالمفهوم الصوتيّ الحديث تشكيل مزدوج هابط ومزدوجين صاعدين، وهذا يشبه إلى حد كبير توالي الصوائت، هكذا:

/ ح ـَـ ي I ي ـَـ I ي ـً ن/

بعد هذا يتضح أنَّ قول ابن عصفور (فحذفتَ المتطرِّفة لاستثقال ثلاث ياءات) قول صائب وتقر به الدراسات الصوتية الحديثة، غير ما لا يعد مقبولا شرطه التطرف في توالي الأمثال، وعدم اعتداده بالألف والنون.

5- **عدم اعتدادهم بالتاء المتطرفة.**

ومن هذا أيضا عدم اعتدادهم بالتاء المتطرفة في حديثهم عن قلب الواو والياء همزة في حال مجيئهما متطرفتين بعد ألف زائدة، كما في (رجاء، وقضاء) **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 237)** ، فيرى ركن الدين الاستراباذي أنّ تاء التأنيث يعتد بها إذا كانت لازمة، كما في قولهم: شقاوة وسقاية؛ فإذا كانت عارضة فلا **يعتد بها**؛ لأنها عنده في قوة الانفصال، نحو: (عدَّاءة، وبنَّاءة، وشوَّاءة) من: قولهم عدا يعدو، وبنى يبني، وشوى يشوي؛ فيقال للمذكر: (عدّاء، وشوّاء، وبنّاء.)، وإذا كان الأمر كذلك فمن أعل كلمتي(صلاءة، وعناءة)، كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه فيما يرى الاستراباذي بنى الواحد على اسم الجنس، وهو الصَّلَاء، والعَبَاء، أما من صححها وقال: (عباية وصلاية) فقد كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه لم يقصد بحالها هذا البناء على شيء؛ أي: أنّه لم يقصد بناء صلاية، وعباية على صلاء وعباء **(الرضي، 2004، صفحة 829)**.

فمن النص يتضح أنَّهم يفرقون بين التاء المتطرفة اللازمة وغير اللازمة في قاعدة قلب الواو والياء بعد ألف زائدة إلى همزة، والحقيقة التي لا مفرّ منها أنّ اللغة استعمال، وهي بهذا تتسم بتأثر وتأثير بين أصواتها المستعملة، فلا أثر للتصور الذهني الخارج عن الواقع اللغوي.

من هنا نستطيع القول إنَّ المسألة في هذه الصيغ التي أصابها الإعلال نحو(عداءة، وبنّاءة، وشوّاءة)، والصيغ التي لم يصبها الإعلال نحو(صلاءة، وعناءة) يكمن وراءها قانون الخفة والثقل للأصوات المستعملة، فالأمر لا يتعلق بكون التاء لازمة أو غير لازمة؛ لأنَّ التاء موجودة في الاستعمال، سواء أكانت لازمة أم غير لازمة، ومن المعلوم أنَّ حالة الخفة والثقل تختلف من بيئة لغوية إلى بيئة لغوية أخرى، فبعض العرب تتمكن لهجتها من نطق أصوات ثقيلة كالهمزة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

مثلا، وهذا ما يحدث عند بني تميم، فبادية تميم كان نبر توترها همزيّ، ونبر حاضرة الحجاز كان في الغالب نبرها طوليّ، وأحيانًا يأخذ صورة التَّوتر غير المهموز **(مي، 2000، صفحة 109)**.

إنَّ موضع الياء في مثل (صَلَاية، وعَظَاية، وعَبَاية) التي أشار إليها المتقدمون في النص السابق ماثل كثيرا من الصيغ اللغوية التي أصابها قلب الياء إلى همزة، فأنت في الإضافة إلى كلمة سِقايَة تقول: (سِقائِيٌّ)، وفي كلمة صَلايَة: تقول(صَلائيٌّ)، وإلى كلمة نُفاية: (نُفائيٌّ) **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 349)**، وأنت ترى أن الياء ليست متطرفة أيضا، ومع هذا قلبت همزة، ولا يعتد بقول سيبويه: كأنَّك أضفت إلى كلمة (سِقاءٍ) وإلى (صَلاءٍ) **(سيبويه، الكتاب، 1988، صفحة 349)**؛ لأنّ ياء النسب موجودة في الاستعمال، فجعلت الياء في (سقاية، وصلاية) وما يماثلهما غير متطرفة، ولهذا يمكن تفسير هذه الصيغ أنَّ التشكيل الصوتيُّ ردَّ التغير الذي أصاب (سِقائِيّ) إلى رغبة اللغة في المخالفة؛ بسبب توالي الحركات المتماثلة، لهذا سقطت الياء الأولى، وظهرت الهمزة من الانتقال باللفظ من الألف إلى الكسرة، هكذا:

/ س ـَ I ق ـً I ي x ـِ ي I ي ـُ /
/ س ـَ I ق ـً I ـِ ي I ي ـُ /
/ س ـَ I ق ـً Iء ـِ ي I ي ـُ /

ومثل هذا يمكن أن يقال في تفسير قلب الياء إلى همزة في (صَلَاءة، وعَظَاءة، وعَبَاءة) (الخليل، العين، 2003، صفحة 387) ، فالنّاظر إلى جميع هذه الصيغ يجدُ أنَّ الياء جاءت مفتوحة بعد مصوّت طويل هو (الألف)، وهي تتابعات صوتيَّة متنوِّعة، تُنذِر بوجود ثقل في النطق، وللتخلُّص من هذا الثقل أسقط العربيُّ الياء في النطق، وظهرت الهمزة بسبب الانزلاق الحاصل من انتقال اللفظ من المصوت الطويل (الألف) إلى الفتحة، هكذا:

/ ص ـَ I ل ـً Iي ـَ ة /
/ ص ـَ I ل ـً I ـَ ة /
/ ص ـَ I ل ـً Iء ـَ ة /

فالانتقال الحاصل من الألف إلى الفتحة يولد الهمزة؛ لأنَّ الألف عند الانطلاق منها إلى الفتحة لا بدَّ أن تتكئ على النبر الذي هو من ضروريات مخرجها (الحنجرة)، وحين ذاك يعتمد اللسان على الهمزة لينطلق نحو الفتحة التي أمامها كما يحصل ذلك مع الكسرة **(كاظم، 2021، صفحة 36)**.

بعد هذا يتضح أنَّ التغيير الذي أصاب (صَلَاءة، وعَظَاءة، وعَبَاءة) بقلب الياء إلى همزة له ما يبرره في الدرس الصوتيّ، ولا يتعلق الأمر بأصالة التاء أو زيادتها؛ بل الأمر متوقف على ثقل التتابعات الصوتية عند قوم ورغبتهم في اختيار الأخف، وتحمل هذا الثقل عند آخرين ونطقه على صورة ((صَلَاية، وعَظَاية، وعَبَاية).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

نتائج البحث:

1- بيّن البحث أنّ اللغويين العرب قد تعاملوا مع بعض الأصوات كأنّها غير موجودة في الاستعمال اللغويّ، وتعاملوا معها كتعامل غير المذكور، وبنوا على تصورهم هذا بعض التعليلات الصوتيّة، وأنّ هذه الفكرة ظهرت منذ ظهور التعليل الصوتيّ في العربية.

2- أظهر البحث أنّ فكرة عدم الاعتداد دليل آخر من أدلة تغلغل الفكر المنطقي إلى الفكر اللغويّ عند العرب.

3- كشف البحث الفرق بين الشاذ وغير المعتد به على الرغم من ورودهما في سياق لغويّ واحد.

4- اتّضح من البحث وبالاتكاء على الدراسات الصوتيّة الحديثة أنّ كثيرا من المسائل اللغويّة التي ذكرتها مصنفات المتقدمين والمبنيَّة على فكرة عدم الاعتداد قد جانبت الصواب، وأنّ حقيقة تفسيرها راجع إلى علل صوتيّة لا تتعلق بما ذهبوا إليه بعدم الاعتداد.

5- أظهر البحث أنّ فكرة عدم الاعتداد لبعض الأصوات غير ثابتة عندهم؛ فقد لا يعتدون ببعضها في موضع ويعتدون بها في موضع آخر كما ظهر ذلك في قول الرضي: (فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا).

المصادر:

- أبو البركات، عبد الرحمن، (2003م)،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين.
- أبو البقاء، عبد الله،(1995م)،اللباب في علل البناء والإعراب: دار الفكر – دمشق.
- أبو الحسن، علي،(1996م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان.
- أبو العباس، أحمد،(2000م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت
- أبو الفتح، عثمان (2000م)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
- أبو الفتح، عثمان، (1952م)،الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو بشر،عمرو (1988م)، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة،
- أبو بكر، محمد، (2009م)،الأصول في النحو: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أبو زكريا، يحيى، (2004م)، معاني القرآن، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- أبو عبد الرحمن، أحمد، (2003م)،العين، دار ومكتبة الهلال.
- أبو عبد الله، محمد، (2002م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- أبو عبد الله، محمد، (2006م)، سير أعلام النبلاء، دار الحديث- القاهرة.
- الجبوري، مي، (2000م)،القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- الجبوري، كاظم، (2022م)،التعليل الصوتيّ لمسائل الهمزة، مؤسسة دار الصادق الثقافية.
- حسان، تمام، (1955م)،مناهج البحث في اللغويّ، مكتبة الأنجلو المصرية،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

- الحسناوي، عادل، (2009م)، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث- قراءة في كتاب سيبويه، مركز البحوث والدراسات الإسلامية-ديوان الوقف السني.
- الحميري، نشوان(1990م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان).
- الخوارزمي، القاسم، (1990م)، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، دار الغرب الإسلامي.
- ركن الدين، حسن، (2004م)، شرح شافية ابن الحاجب، مكتبة الثقافة الدينية.
- رمضان، محي الدين، (1979م)،في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة.
- الشايب، فوزي، (2004م)،أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن.
- عفيفي، أحمد، (1996م)،ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية.
- عمر، أحمد، (2004م)،دراسة الصوت اللغوي: عالم الكتب.
- نجم الدين، محمد،(1975م)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975م.

Sources:

- Al-Himyarī, Nashwān (1990), Shams al-‘Ulūm wa-Dawā’ Kalam al-‘Arab min al-Kulūm (The Sun of Sciences and the Cure for the Wounds of Arabic Speech). Dar al-Fikr al-Mu‘āsir (Beirut, Lebanon).
- Abu al-‘Abbas, Ahmad (2000), Al-Misbah al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr (The Illuminating Lamp on the Rare Words of the Great Commentary). Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah (The Scientific Library), Beirut.
- Abu al-Fath, ‘Uthmān (2000), Sirr Sina‘at al-I‘rāb (The Secret of the Art of Parsing). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah (The Scientific Book House), Beirut, Lebanon.
- Abu Bishr, ‘Amr (1988), Al-Kitāb (The Book). Maktabat al-Khanji (The Khanji Library), Cairo.
- Hassan, Tamām (1955), Manāhij al-Bahth fī al-Lughawi (Research Methods in Linguistics). Maktabat al-Anglo al-Misriyyah (The Anglo-Egyptian Library).
- Abu al-Barakat, ‘Abd al-Rahman (2003), Al-Insāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Nahwiyyīn: al-Basriyyīn wa-al-Kufiyyīn (Equity in Matters of Disagreement between Grammarians: Basrans and Kufans).

- Abu al-Baqa‘, ‘Abd Allah (1995), Al-Lubāb fī ‘Ilāl al-Bin - Najm al-Din, Muhammad, (1975 CE), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1395 AH - 1975 CE.
- Abu Abdullah, Muhammad, (2006 CE), Siyar A'lam al-Nubala', Dar al-Hadith, Cairo.
- Abu al-Fath, Uthman, (1952 CE), al-Khasa'is: The Egyptian General Book Organization.
- Abu Zakariya, Yahya, (2004 CE), Ma'ani al-Qur'an, Dar al-Masriyya for Authorship and Translation, Egypt.
- Abu al-Hasan, Ali, (1996 CE), al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif, Library of Lebanon.
- al-Shayeb, Fawzi, (2004 CE), Athar al-Qawanin al-Sawtiya fi Bina' al-Kalima, Alam al-Kutub al-Hadith, Irbid, Jordan.
- Omar, Ahmad, (2004 CE), Dirasat al-Sawt al-Lughawi: Alam al-Kutub.
- Afifi, Ahmad, (1996 CE), Zahirat al-Takhfif fi al-Nahw al-Arabi, The Egyptian-Lebanese House. - Abu Abdullah, Muhammad, (2002), A Concise Introduction to Morphology, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Saudi Arabia.
- Ramadan, Muhyiddin, (1979), On Arabic Phonetics, Al-Risalah Modern Library.
- Al-Jaburi, Mai, (2000), Qur'anic Readings Between Classical and Modern Phonetics, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyyah, Baghdad.
- Abu Bakr, Muhammad, (2009), Fundamentals of Grammar, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon.
- Rukn Al-Din, Hassan, (2004), Commentary on Ibn Al-Hajib's Al-Shafiyah, Al-Thaqafah Al-Diniyyah Library.
- Al-Khwarizmi, Al-Qasim, (1990), Commentary on Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab Al-Mawsum Al-Takhmir, Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Abu Abd Al-Rahman, Ahmad, (2003), Al-'Ayn, Dar wa Maktabat Al-Hilal. - Al-Hasnawi, Adel, (2009 AD), Phonetic Reasoning among the Arabs in Light of Modern Linguistics - A Reading of Sibawayh’s Book, Center for Islamic Research and Studies - Sunni Endowment Bureau.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.213-226

What is not considered in phonetic linguistic study

Asst. Prof. kadhum Ajeel sarbot
Al-Qasim Green University / College of Education
Arabic language/language
dr.kadhuma.sarbot@edu.uoqasim.edu.iq
07805359239

Abstract:

The concept of disregard in Arabic phonetics is a method of explanation used by early scholars to explain certain changes in linguistic form. It represents an attempt to address potential violations of the linguistic rules they established to explain phonetic phenomena. Linguists considered certain sounds within the linguistic structure as disregarded, treating them as if they were not used in the linguistic form. This reveals that the concept of disregard originated from logical thought that permeated Arabic thought. Consequently, many phonetic issues based on the concept of disregard have been refuted by modern phonetics. Modern phonetics has demonstrated that disregard cannot provide a convincing explanation for many phonetic issues, necessitating the search for another cause. Therefore, this research, employing modern phonetics, seeks to find a convincing explanation for some phonetic phenomena that have undergone change.

Keywords: confidence, lesson, voice, language.